وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

بين القوة الحقيقية والإحساس بالضعف

لماذا يتجرأ النظام الإيراني على ابتزازنا والاعتداء علينا؟ هل شجعه على ذلك إحساسنا بالضعف وبأنه أقوى منا؟ هذا التساؤل جرت مناقشته في أحد اللقاءات التي جمعتني أخيرًا بعدد من الأشقاء الخليجيين، وهو ما حدا بي إلى كتابة هذا المقال.

فليست كل الهزائم عسكرية، وليست كل الانتصارات تُحسم في ميادين القتال، فكم من أمة امتلكت من عناصر القوة ما يجعلها قادرة على حماية مصالحها، لكنها خسرت؛ لأنها أقنعت نفسها بأنها أضعف مما هي عليه. والحروب النفسية، عبر التاريخ، كانت دائمًا تمهيدًا للحروب العسكرية؛ فمن ينجح في زعزعة ثقة خصمه بنفسه يحقق نصف انتصاره قبل إطلاق الرصاصة الأولى.

ولعل هذا ما يدعونا اليوم إلى مراجعة نظرتنا إلى أنفسنا في دول مجلس التعاون الخليجي، فمنذ سنوات طويلة، ربما ترسخ في وعينا، بصورة أو بأخرى، إحساس مبالغ فيه بأننا الطرف الأضعف في مواجهة التهديدات القادمة من الضفة الشرقية للخليج العربي، حتى أصبح هذا الإحساس، في بعض الأحيان، أقوى من الحقائق نفسها.

ولا يقتصر الأمر على العلاقة مع إيران، بل يمتد إلى تجربة عربية أوسع، فقد سمحنا، لعقود، للحرب النفسية التي شنتها علينا الحركة الصهيونية بأن تؤثر في وعينا، حتى أصبحنا نتعامل مع كثير من التهديدات باعتبارها حقائق لا تقبل النقاش. ولعل هزيمة العام 1967 لم تكن هزيمة عسكرية فحسب، بل كانت أيضًا هزيمة في الثقة بالنفس، سبقتها سنوات من التهويل والتخويف من "إسرائيل الكبرى" وسوء تقدير موازين القوى.

ومن هذا المنطلق، فإنني أؤكد مرة أخرى أنني من المؤمنين بالسلام، والداعين إلى الحوار والتعاون مع إيران الشعب، ذلك الشعب الجار الذي تربطنا به روابط الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة، غير أن هذا الموقف لا يمنع من التمييز بين الشعب الإيراني والنظام الحاكم، الذي يبدو أنه وجد في تصدير الأزمات وإدامة التوتر وسيلة لتعزيز بقائه وإشغال الداخل الإيراني عن أزماته المتراكمة.

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا بكل صراحة هو: هل نحن حقًّا أضعف من إيران حتى نتعامل معها بهذا القدر من القلق؟ أم أن المشكلة تكمن في الطريقة التي ننظر بها إلى أنفسنا؟

إن المقارنة الموضوعية بين دول مجلس التعاون وإيران تكشف عن صورة مختلفة تمامًا، فمن الناحية الاجتماعية تتمتع دول المجلس بدرجة عالية من الاستقرار والتجانس، بينما تضم إيران قوميات وأعراقًا متعددة ومتنافرة وتواجه تحديات داخلية معقدة. كما أن مستويات المعيشة في دول الخليج تُعد من بين الأعلى عالميًا، في حين تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن ما بين ثلث الإيرانيين ونحو نصفهم يعيشون تحت خط الفقر أو بالقرب منه، نتيجة العقوبات وتراجع القوة الشرائية واتساع الفجوة بين الطبقات.

أما اقتصاديًا فإن الصورة أكثر وضوحًا، فوفقًا لأحدث تقديرات المؤسسات الدولية، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون نحو 2.5 تريليون دولار، مقابل ما يقارب 300 مليار دولار لإيران، أي أن الاقتصاد الخليجي يفوق نظيره الإيراني بنحو ثمانية أضعاف. وهذه ليست مجرد أرقام، بل تعكس قدرة أكبر على الاستثمار، والتنمية، والإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، وبناء القوة الوطنية الشاملة.

وعلى المستوى الصناعي، نجحت دول مجلس التعاون خلال العقود الأخيرة في الانتقال من الاقتصادات الريعية إلى بناء قواعد إنتاجية متطورة في قطاعات البتروكيماويات والألمنيوم والطاقة والخدمات اللوجستية والصناعات العسكرية والتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، بل إن بعض الشركات الخليجية أصبحت تطور تقنياتها الصناعية الخاصة وتنافس عالميًا، في حين لا تزال الصناعة الإيرانية تعاني آثار العقوبات وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، وهو ما انعكس على قدرتها الإنتاجية والتنافسية.

ومن أبرز عناصر القوة الخليجية أيضًا اتساع شبكة العلاقات الدولية وعمق الصداقات والتحالفات الاستراتيجية، فقد استطاعت دول المجلس، عبر عقود من السياسة المتوازنة، أن تبني شراكات وثيقة مع الولايات المتحدة وأوروبا وبريطانيا وفرنسا، وأن توسع في الوقت نفسه علاقاتها مع الصين والهند واليابان والباكستان وكوريا الجنوبية وغيرها من القوى الدولية. كما أصبحت شريكًا موثوقًا في أمن الطاقة واستقرار التجارة العالمية. وفي المقابل، لا تزال إيران تواجه عزلة سياسية واقتصادية واسعة، حدّت من قدرتها على بناء شبكة مماثلة من العلاقات والتحالفات.

أما عسكريًا، فإن الصورة أكثر توازنًا مما يتصور كثيرون. صحيح أن إيران تتفوق عدديًا في حجم قواتها البشرية، ولا تزال تمتلك ترسانة من الصواريخ والطائرات المسيّرة، إلا أن دول مجلس التعاون تتفوق بوضوح في حجم الإنفاق الدفاعي، ونوعية التسليح، ومنظومات القيادة والسيطرة، والقوات الجوية والدفاع الجوي، والقدرات البحرية، فضلًا عن جاهزية قواتها وشراكاتها الدفاعية مع القوى الكبرى. وفي عالم اليوم، لم تعد القوة العسكرية تُقاس بعدد الجنود وحده، وإنما بكفاءة التكنولوجيا، وسرعة الاستجابة، والتكامل بين القدرات العسكرية والاستخباراتية واللوجستية.

ولا يعني كل ما سبق الدعوة إلى المواجهة أو التقليل من قدرات الآخرين، فإيران دولة كبيرة لا يجوز الاستهانة بها، كما أن أمن الخليج واستقرار المنطقة لن يتحققا إلا بالحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الحوار الحقيقي لا يقوم على شعور طرف بالضعف وطرف آخر بالتفوق، بل يقوم على التوازن والثقة بالنفس والاحترام المتبادل.

إن الرسالة التي يجب تأكيدها ليست أن دول الخليج تبحث عن خصومة مع أحد، وإنما أنها تملك من عناصر القوة ما يجعلها قادرة على حماية مصالحها إذا أحسنت توظيف هذه العناصر، فالقوة لا تُقاس بالموارد وحدها، بل بالإرادة، وحسن إدارة الإمكانات، ووحدة الصف. نعم، وحدة الصف.

ولعل أخطر ما يمكن أن تواجهه الأمم ليس نقص الثروة ولا محدودية السكان، وإنما أن تفقد ثقتها بنفسها، فعندما نؤمن بحقيقة ما نملكه من مقومات اقتصادية وبشرية وعلمية وعسكرية، ونتعامل مع أمننا باعتباره مسؤولية خليجية مشتركة، فإننا نغلق الباب أمام كل من يراهن على ترددنا أو يسعى إلى ابتزازنا، فالردع يبدأ من الثقة بالنفس، واحترام الآخرين لنا يبدأ، قبل كل شيء، من احترامنا نحن لأنفسنا.

تعزيز الوعي بالمخاطر السيبرانية والتزييف العميق

إطلاق حملة "كُن أذكى من الذكاء الاصطناعي" لموظفي "العام" و"الخاص"

المنامة - بنا

أطلق المركز الوطني للأمن السيبراني بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، حملة توعوية بعنوان "كُنْ أذكى من الذكاء الاصطناعي"، وذلك خلال الفترة من 4 يوليو إلى 31 يوليو 2026، بهدف تعزيز الوعي بالاستخدام الآمن والمسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل، ورفع مستوى الجهوزية للتعامل مع التحديات السيبرانية الحديثة المرتبطة بهذه التقنيات، من خلال برنامج توعوي متكامل يستهدف موظفي القطاعين العام والخاص.

وبهذه المناسبة، أكد الشيخ سلمان بن محمد آل خليفة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأمن السيبراني، أن إطلاق حملة "كُنْ أذكى من الذكاء الاصطناعي"، يأتي في مرحلة محورية تشهد فيها بيئات العمل تحولًا متسارعًا في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ الأمر الذي يجعل الوعي السيبراني عنصرًا أساسيًا في حماية البيانات، وضمان موثوقية القرارات، وتعزيز الثقة في التحول الرقمي.

وأشار الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأمن السيبراني إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة واعدة لتطوير الأداء، ورفع الكفاءة، وتعزيز الابتكار، إلا أن القيمة الحقيقية لهذه التقنيات لا تتحقق إلا عند استخدامها ضمن ضوابط آمنة ومسؤولة، موضحًا أن مشاركة البيانات مع أدوات غير معتمدة، أو الاعتماد على مخرجات غير موثوقة، أو التعامل غير الواعي مع المحتوى الرقمي، قد يفتح المجال أمام مخاطر سيبرانية متقدمة تمس أمن المعلومات وخصوصية البيانات وسلامة القرار المؤسسي.

وأضاف أن الحملة تعكس التزام المركز الوطني للأمن السيبراني بتعزيز الجهوزية السيبرانية على المستوى الوطني، من خلال تمكين موظفي القطاعين العام والخاص من فهم المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، والتعامل الواعي مع التهديدات الحديثة المدعومة بهذه التقنيات، مثل التصيّد الاحتيالي المتطور، والتزييف العميق، واستنساخ الأصوات، وأساليب الهندسة الاجتماعية، مردفًا أن بناء وعي سيبراني متقدم لدى المستخدمين يمثل خط دفاع رئيسًا لحماية المؤسسات، ودعم الاستخدام الآمن للتقنيات الحديثة، وترسيخ الثقة في البيئة الرقمية.

من جانبه، أكد الدكتور أحمد الشيخ الرئيس التنفيذي لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، أن الشراكة مع المركز الوطني للأمن السيبراني في إطلاق حملة "كُنْ أذكى من الذكاء الاصطناعي"، تجسد أهمية تكامل الجهود الوطنية لتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يواكب التحول الرقمي المتسارع، ويدعم جهوزية الكوادر الوطنية لمواجهة المخاطر السيبرانية الناشئة.

وأشار الرئيس التنفيذي لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية إلى أن تعظيم القيمة التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي يتطلب الموازنة بين الابتكار وإدارة المخاطر، من خلال ترسيخ الممارسات الآمنة، وتعزيز الوعي بالمخاطر المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، بما يسهم في حماية البيانات، ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز الثقة في بيئات العمل الرقمية.

كما أضاف أن هذه الشراكة تأتي في إطار التزام المعهد بدعم بناء القدرات الوطنية، وتعزيز الثقافة الرقمية والأمن السيبراني، وتمكين العاملين في القطاعين العام والخاص من توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي بكفاءة ومسؤولية، بما يسهم في رفع الجهوزية المؤسسية، ودعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز تنافسية مملكة البحرين في الاقتصاد الرقمي.

وتتضمن الحملة حزمة من الأنشطة والمواد التوعوية، تشمل منشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ونشرات إلكترونية أسبوعية، ومنصة توعوية تفاعلية تهدف إلى إيصال الرسائل السيبرانية بأسلوب مبسط وعملي، إلى جانب ملتقى للخبراء يناقش أبرز التحديات والممارسات الآمنة المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل.

وتأتي هذه الحملة تأكيدًا لأهمية بناء ثقافة سيبرانية واعية تواكب التطور المتسارع للتقنيات الذكية، وتمكّن الموظفين من استخدامها بكفاءة ومسؤولية، بما يعزز حماية البيانات، ويدعم سلامة القرار المؤسسي، ويرسخ الثقة في البيئة الرقمية.

حول الخبر

2481 قضية في 15 شهرا تعكس يقظة أمنية لحماية الأجيال

البحريـــن تحاصـــر آفـــة المخـــدرات

البلاد | إبراهيم النهام

تكشف الأرقام الأخيرة عن حجم الجهد الوطني الذي تبذله مملكة البحرين في مواجهة آفة المخدرات، فخلال 15 شهرًا فقط تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط 2481 قضية مخدرات، في إنجاز يعكس يقظة أمنية متواصلة واستراتيجية شاملة لا تقتصر على الملاحقة الأمنية فحسب، بل تمتد إلى الوقاية والتوعية والشراكة المجتمعية.

وخلال الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات، أكد الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، أن مكافحة المخدرات تمثل مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تكاتف جميع فئات المجتمع، في ظل التحديات الإقليمية الراهنة وما تفرضه من ضرورة تعزيز الوعي والتصدي لمختلف الظواهر التي تمس أمن الوطن.

وتعكس الأرقام المعلنة حجم الجهد المبذول، إذ تم ضبط 2006 قضايا مخدرات خلال العام 2025، فيما شهد الربع الأول من العام الجاري ضبط 475 قضية؛ الأمر الذي يؤكد استمرار العمل الأمني وفق خطط استباقية تهدف إلى تجفيف منابع الاتجار والترويج والحد من انتشار هذه السموم.

وفي السنوات الأخيرة، رسخت البحرين نموذجًا متقدمًا في مكافحة المخدرات يقوم على ثلاثة مسارات متوازية: الردع الأمني، والتوعية المجتمعية، والتأهيل والعلاج.

كما عززت المملكة تعاونها الإقليمي والدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات الأمنية، إلى جانب إطلاق مبادرات توعوية استهدفت المدارس والجامعات ومختلف شرائح المجتمع.

ولم تعد مواجهة المخدرات شأنًا أمنيًا بحتًا، بل أصبحت مشروعًا وطنيًا متكاملًا تشارك فيه الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني؛ انطلاقًا من إيمان راسخ بأن حماية الشباب وصون مستقبل الأجيال مسؤولية جماعية.

وتؤكد النتائج المحققة أن مملكة البحرين ماضية في نهجها الحازم تجاه آفة المخدرات، واضعةً أمن المجتمع وسلامة أبنائه في مقدمة أولوياتها، عبر منظومة متكاملة تجمع بين الحزم الأمني والوعي المجتمعي والشراكة الوطنية، لحماية الإنسان البحريني ومستقبل الوطن.